

تاريخ القبول: 2025/04/11

تاريخ الإرسال: 2024/03/07

تاريخ النشر: 2025/04/30

التحول في مفهوم الأمن الغذائي وسياسات تحقيقه على ضوء التغيرات في التجارة الدولية

The Shift in the concept of food security and the policies to achieve it in light of changes in international trade

فضيل براهيم مزاري¹

جامعة حسبية بن بوعلـي - الشلف؛ f.mazari@univ-chlef.dz

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تبيان المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والتحويلات التي طرأت عليه مع انفتاح التجارة الدولية، خاصة وأن هذا المفهوم يخضع لاتجاهات أيديولوجية ولمفاهيم الأمن القومي عند النخب السياسية، فإذا كانت الدول الوطنية تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي انطلاقاً من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي، مستغلة في هذا رأسمالها الطبيعي، فهناك دول تعاني من سوء الحظ الجغرافي، وقلة الموارد الطبيعية، وبذل الجهود في إنتاج هذه المحاصيل قد يكون ضعيف الجدوى اقتصادياً مقارنة بتوفير حاجياتها الغذائية من السوق الدولية خاصة مع الانفتاح الواسع للتجارة الدولية، لكن تبقى الدول الأكثر ليبرالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تسعى دائماً إلى تأمين احتياجاتها من الحبوب انطلاقاً من تعظيم الانتاج الوطني من هذا المحصول الاستراتيجي .

¹ - فضيل براهيم مزاري، f.mazari@univ-chlef.dz

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية الزراعية، الرأسمال الطبيعي، التجارة الدولية .

Abstract:

This research paper examines the basic concepts of food security and the indicators on which it is based, by reviewing the various definitions presented by academic bodies and international organizations, as well as by presenting the transformations of this concept, especially with the transformation in international trade. It also examines the intervention policies to achieve food security, whether in countries that have rich natural capital, or those that suffer from Scarcity of natural resources. However, the most liberal countries, led by the United States of America and the European Union countries, always seek to secure their grain needs based on maximizing national production of this strategic crop.

Keywords: food security, agriculture development, natural capital, international trade.

1. مقدمة:

احتلت قضية الأمن الغذائي مكانة هامة في اهتمامات مختلف المنظمات الأممية والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية؛ وهذا منذ خمسينيات القرن العشرين بعدما انتشرت العديد من مظاهر الجوع والبؤس الاجتماعي في دول أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، وبالأخص في الهند والصين وبنغلادش والبنغال ودول أفريقيا جنوب الصحراء، أي أعوام الموت الملايين.

منذ ذلك الحين بدأت المنظمات الأممية بصفة عامة ومنظمة الأغذية والزراعة لهيئة الأمم المتحدة (F.A.O) بصفة خاصة تعطي أهمية بالغة لهذه القضية على المستوى العالمي، والأمر نفسه بالنسبة للدول الكبرى المنتجة للسلع الغذائية الاستراتيجية ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، وأستراليا، حيث بدأت هذه الدول تأخذ على عاتقها إنتاج أكبر ما يمكن من الغلال الزراعية

الاستراتيجية لضمان تدفق الغذاء في الأسواق الدولية والتحكم فيها للسيطرة على الدول الفقيرة وضعيفة الإنتاج الزراعي. وبالمقابل عملت مختلف الحكومات في الدول النامية والأقل نمواً على صياغة سياسات زراعية تستهدف تأمين الغذاء للمواطنين محلياً، وسخرت لهذا الغرض جهوداً كبيرة في بناء البنية الأساسية للقطاع الزراعي بغية تحقيق الأهداف السياسية المُسطرة، واتخذت شعار - الغذاء أولاً- نتيجة للأولوية المعطاة له ضمن أجندة سياساتها التنموية.

لتحقيق هذا الغرض، برز اتجاهان في تأمين الغذاء للمواطنين، أحدهما يعتمد على السوق الدولية، وآخر يعتمد على الاكتفاء الذاتي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، ومن هنا يمكن التساؤل، ما هي العوامل التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن الغذائي؟ وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية: ما هي المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي وما هي السياسات الكفيلة لتأمين الغذاء للمواطنين؟

تهدف هذه المداخلة إلى تحديد دقيق لمفهوم الأمن الغذائي وفقاً للمسارات والتحويلات التي خضع لها المفهوم، وتحديد الاعتراضات التي تُعيق تحقيق الأمن الغذائي في الدول الهشة، ومن ثم تحديد الاتجاهات النظرية في تحقيق الأمن الغذائي سواء في الدول التي تتمتع بثراء رأسمالها الطبيعي، أو تلك التي تعاني من سوء الحظ الجغرافي.

2. مفهوم الأمن الغذائي:

يتعدد مفهوم الأمن الغذائي، والمفاهيم المرتبطة به بتعدد الاسهامات النظرية التي بلورت بدورها اتجاهات لتحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم اختلفت المفاهيم من منظمة إلى أخرى، ومن اتجاه نظري إلى آخر؛ وبناءً على هذا يمكن طرح التعاريف التالية:

1.2. تعريف المنظمات الدولية والإقليمية:

من أهم المنظمات الدولية التي قدمت اسهامات علمية في الأمن الغذائي، يوجد منظمة الأغذية والزراعة الدولية، التي تُنشط دورات علمية، وتصدر تقارير شهرية، وسنوية في الموضوع ذاته، كما تعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية من بين المساهمين الأكثر فعالية على المستوى العربي في الموضوع، وهذا كذلك راجع للدراسات والتقارير التي تقدمها المنظمة دورياً، كما يوجد برنامج سياسات الأمن الغذائي العالمي الذي هو الآخر له اسهامات بارزة في موضوع الأمن الغذائي، ويمكن طرح اسهاماتهم فيما يلي:

-تعريف المنظمة الدولية للأغذية والزراعة: بالنسبة لهذه المنظمة يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.

بالارتكاز على هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي: توافر الأغذية (مبدأ الوفرة)، وإمكانية الوصول إليها اقتصادياً (مبدأ القدرة)، استمرار تدفقها مع مرور الزمن (مبدأ الاستقرار)، و(مبدأ السلامة) الذي يتضمن مفهوم الأمان التغذوي من مياه نظيفة وطعام صحي (منظمة الأغذية والزراعة، 2014).

يتأتى مضمون هذا التعريف من حصيلة متغيرات متعددة، في مقدمتها سيادة الكفاءة الانتاجية للغذاء، وتوافر الوسائل المساندة، والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي، بحيث يمكن لفئات المجتمع الداخلية كلها تحقيق «تغذية كافية»، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة، مثل الجفاف أو الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المحلية للغذاء، أو التزايد في دالة النمو السكاني مقارنة مع دالة النمو في إنتاج الغذاء (النجفي، الأمن الغذائي العربي، 2011).

يتطلب تحقيق هذا النوع من الأمن الغذائي وجود شبكات توزيع غذائية آمنة تمكن المواطنين من الحصول في كافة إقليم الدولة على الغذاء بالقدر الذي تتطلبه حاجياتهم الفيزيولوجية، وكذا توفر مقدرتهم الشرائية للحصول على السلع الغذائية اللازمة، فعلى أساس هذين المؤشرين - التدفق المستمر للغذاء في كافة التراب الوطني، والقدرة الشرائية للحصول عليه دون تمييز بين عرق أو جنس- يمكن القول أن هذه الدولة أو تلك تمكنت من تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها أم لا.

ينطلق هذا التعريف من مسلمة مفادها أن كل الدول لها الإمكانيات الكافية لتوفير الغذاء لمواطنيها سواء عن طريق الإنتاج أو عن طريق الشراء، ويتجاهل تماماً احتكار الدول الغربية (المستعمرة سابقاً والمسيطرة حالياً على أسواق الحبوب) للتكنولوجيا الزراعية لا سيما التكنولوجيا الحيوية التي تساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج خاصة في الدول التي تعاني من الجفاف وضعف البنية التحتية الزراعية. كما يتجاهل هذا التعريف هيمنة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وروسيا على السوق الدولية للحبوب، وإخضاع أسعاره لجشع الشركات الزراعية الكبرى، دون النظر لحالات الفقر والجوع التي تضرب العديد من المناطق في إفريقيا ومناطق النزاعات والحروب مثل: اليمن، سوريا، فلسطين والسودان.

-تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية: هو توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة لكل أفراد الأمة العربية، في كل الأوقات من الإنتاج المحلي للدول العربية وفقاً لمزاياها النسبية والتنافسية، أو عن طريق الاستيراد وبالأسعار حسب الإمكانيات التي تتناسب مع مداخيل المستهلكين. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010).

بالنسبة لهذه المنظمة يتحقق الأمن الغذائي في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان بتحسين القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على

الذات دون التضحية بمعايير المزايا النسبية والتنافسية والكفاءة الاقتصادية والجدوى البيئية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010).

يرتكز مفهوم الأمن الغذائي، على ثلاثة عناصر أساسية، هي: توافر الغذاء بالكمية الكافية وبالنوعية المطلوبة لضمان استعمالاته لعيش حياة صحية، مع استمرار توافر هذا الغذاء أو ضمان استمرارية تدفقه بحد أدنى على امتداد السنة، فضلاً عن توفر القدرة الشرائية الكافية لدى المواطنين ليتمكنوا من الحصول على الغذاء الكافي وفي كل والأوقات؛ هذا، ولا يقتصر مفهوم الأمن الغذائي على إنتاج أو توفير كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يتعدى ذلك ليشتمل أيضاً توفير المدخلات وكذا الوسائل اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009).

يتفق هذا التعريف مع تعريف منظمة الأغذية والزراعة، إلا أن هذه الأخيرة تركز على عنصر جوهري في تحقيق الأمن الغذائي، ألا وهو الاكتفاء الذاتي، ولكن المنظمة ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أبقت على خيار الاستيراد كأولوية ثانية لتحقيق الأمن الغذائي، نظراً لعدم توفر بعض الدول العربية على الرأسمال الطبيعي الذي يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي التغذوي، وكذلك المنظمة لم تريد التضحية بمزايا فرصة التكاليف البديلة التي تتيحها الأسواق الدولية. فالمنظمة ركزت على عنصر الوفرة انطلاقاً من الإنتاج الوطني أولاً، وبعدها عن طريق الاستيراد، وهذا راجع لتوفر العديد من الدول العربية مثل الجزائر ومصر والغرب والسودان وسوريا والعراق على رأسمال زراعي مهم جداً، بينما تفتقر الدول الخليجية للموارد الطبيعية الزراعية الضرورية؛ كما أن المنظمة تأخذ أبعاد الاستقلالية الغذائية وعدم خضوعها لهيمنة الدول الكبرى بمحمل الجد.

2.2. الإسهامات الأكاديمية:

مثلما أعطت المنظمات الأممية والإقليمية تعاريفها المختلفة للأمن الغذائي، هناك العديد من الدراسات الأكاديمية لعدد واسع من الباحثين ساهمت في إثراء المفهوم، بالتحليل والنقاش، وإن كان مجمل هذه التعاريف تتفق في الأصل الجوهرى للأمن الغذائي، وهو قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء، في كل الأوقات وفي كل الأماكن؛ إلا أنه يمكن حصر هذه الاسهامات في اتجاهين رئيسيين، اتجاه الوفرة، والذي يركز على توفير الغذاء بأي وسيلة كانت، والاتجاه الذاتي الذي يركز على ضرورة توفر القدرة الذاتية في توفير الأمن الغذائي، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ- **اتجاه الوفرة:** يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يشير إلى عدة عناصر رئيسية، وهي الاحتياجات البدنية التي تشمل المتطلبات الغذائية ومستويات الطاقة (السعرات الحرارية)، والعلاقات التكاملية والتبادلية بين الغذاء والاحتياجات الأساسية للأفراد التي تكون خاضعة للتغير بمرور الزمن، ومدى الاستجابة لهذه التغيرات والقدرة على مواكبتها والانسجام معها. (الجبوري، 2012).

تعد نسبة المخزون من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من أهم المعايير التي تظهر مدى توافر الأمن الغذائي من عدمه، وهو عبارة عن مخزون من السلع الغذائية الاستراتيجية الذي يزيد عن احتياجات الأسواق الآتية، والموضوعة تحت إشراف مباشر للدولة، وتستخدم في حالات نقص العرض من المحصول لسبب من الأسباب (حسون، 2007).

يركز هذا المفهوم على عنصر توفير المخزون الأساسي للغذاء من طرف الحكومة، حيث لا يهتم إن كان الإنتاج محلياً أو مستورداً، كما يذهب إلى ضرورة التركيز على القيم التفاضلية التي تتيحها الأسواق الدولية، بحيث لا يمكن التركيز على منتج معين قد يكون إنتاجه مكلف بدل استيراده من السوق الدولية بسعر أقل،

وعليه ينبغي النظر إلى المسألة من الزاوية الاقتصادية لا من الزاوية السيادية على الغذاء.

ب- الاتجاه الذاتي: يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تعريف الأمن الغذائي، على أنه التوصل للاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني، وعلى الأقل للمنتجات الاستراتيجية منه، وضمان حد أدنى من احتياجات المواطنين الغذائية الضرورية، بانتظام وبسعر مناسب، وضرورة ايجاد مخزون احتياطي من الامدادات الغذائية لضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة، وفي حالة عجز الدولة عن تحقيق الاحتياطي المذكور يمكن سد النقص عن طريق الاستيراد، دون التعرض لأي ضغوط خارجية مهما كان نوعها (الشمري، 2009).

يقصد بمفهوم الأمن الغذائي حسب هذا الاتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة ما أو مجموعة دول لمتطلبات سكانها من الغذاء، بحيث يهدف إلى ايجاد حالة من الطمأنينة في هذا المجال عبر إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وأهمها الحبوب واللحوم والألبان والأجبان؛ وهذا بالاعتماد التنمية الزراعية الشاملة (السمرائي، 2007).

بناءً على ما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه قدرة الفرد المادية للحصول على الغذاء، في كل الاوقات، وفي كل الأمكنة داخل الدولة، بما تتطلبه احتياجاته الفيزيولوجية، سواء اعتمدت الدولة على الانتاج الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية (الحبوب، اللحوم، الألبان) أو اعتمدت على خيار الاستيراد سواء الكلي أو الجزئي لهذه المواد.

يتطلب هذا رسم سياسة وطنية واتجاه وطني لكيفية تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق تحديد وضبط الخيارات الرشيدة، سواء تلك التي تتعلق بالإنتاج الوطني للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي، أو تلك التي تتعلق بالسلع الغذائية التي يمكن إنتاجها وطنياً وتلك التي ينبغي استيرادها. وهذا راجع لقدرات

الدولة الزراعية والاقتصادية وموقعها في الدينامية الاقتصادية الدولية، والشراكات التي تقيمها مع الدول المنتجة للحبوب.

كما أنّ الأمر يتطلب توفر شرط الأمان الغذائي، بما يعني أن التغذية ينبغي أن تؤمّن الشروط المثلى لحياة الإنسان ونشاطه، وبالتالي، صحة مثلى وأطول عمر ممكن وشيخوخة خالية من الأمراض، وهذا بتطابقها مع المتطلبات الفيزيولوجية لجسم الإنسان، أي أن تكون تغذية رشيدة؛ فالتغذية الرشيدة تقتضي أن تكون بالدرجة الأولى مراعاة الميزان الطاقي، أي التطابق بين نسبة الحريات لوجبات الطعام اليومية وبين الإنفاق الفعلي للطاقة أثناء عملية النشاط الحيوي، وهذا ينبغي أن يكون وفقاً لحاجة الإنسان من الطاقة التي يستمدّها من الطعام، ليس على الميزات الفردية للجسم (الجنس، العمر، الوزن...) فقط، وعلى طبيعة النشاط العملي وظروف المعيشة والراحة، وكذلك على البيئة الطبيعية المحيطة بالظروف المناخية (جينسكيا، 1983)، فالمتطلبات الغذائية كما تختلف من المرأة إلى الرجل، ومن الطفل إلى الشاب والشيخ، تختلف بين المواطن الريفي والحضري وبين المواطن الذي يشتغل في الأعمال الشاقة وذلك الذي يعمل عملاً غير مرهق.

3. المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي:

إنّ تعدد المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي راجع إلى كون الظاهرة لها مؤشرات متعددة، وتختلف هذه المؤشرات من منطقة إلى أخرى، وبالتالي يمكن إجمال المفاهيم المرتبطة بظاهرة الأمن الغذائي فيما يلي :

1.3. مفهوم الإكتفاء الذاتي:

يعرف بأنه تحقيق نسبة مرتفعة من الاعتماد على الذات في مجال توفير السلع الغذائية، التي تعد من السلع الضرورية في حياة أفراد المجتمع، التي يمكن استغلالها من قبل القوى الخارجية بغية التأثير في الاستقلال السياسي والاقتصادي

للدولة في حالة الاعتماد الشديد على الخارج في توفير احتياجاتها الغذائية (حسون، 2007).

أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته الغذائية عن طريق الانتاج المحلي، وإذا تعذر ذلك، يفترض ألا تكون قيمة المستوردات من السلع الغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية، ويتحقق الاكتفاء الذاتي في حالة التوازن بين الانتاج والاستهلاك.

يختلف مفهوم الإكتفاء الذاتي من الغذاء عن مفهوم الأمن الغذائي في نقطتين أساسيتين، هما: الأولى، النظر إلى الإكتفاء الذاتي من الغذاء بأنه المصدر الوحيد للعرض، في حين يأخذ الأمن الغذائي في الحسبان الاستيرادات التجارية والاعانات الغذائية والمعونات كمصادر ممكنة لعرض السلع؛ والثانية، أنه يشير فقط إلى غذاء منتج محلياً على المستوى القومي، في حين يكون الأمن الغذائي من ثلاثة عناصر، هي: الوفرة، القدرة، والاستقرار (حسون، 2007).

لكن ينبغي التنبيه إلى نقطة أساسية مفادها، أن الاكتفاء الذاتي قد يعني للكثير من الباحثين أنه توفير الحاجيات الأساسية من الغذاء للأفراد، وبالتالي هو غير مطالب بتوفير الكماليات من الغذاء التي تتطلبها الصحة العامة للأفراد، والتي أضافتها مؤخراً منظمة (F.A.O) ضمن مؤشرات الأمن الغذائي .

2.3. مفهوم أزمة الأمن الغذائي:

يشير هذا المفهوم إلى حالة الاضطراب في القوى المكونة والحاكمة أو الضابطة لسيادة مستوى من الغذاء يفي باحتياجات الأفراد، وتصبح تلك القوى عاجزة عن الحفاظ على المستوى المذكور، سواءً كانت تلك العوامل متأتية من اضطرابات طبيعية مثل الجفاف، أو اقتصادية مثل الكساد (النجفي، الأمن الغذائي العربي، 2011). أو سياسية مثل الحروب والنزاعات العرقية والطائفية.

يمكن وصف الأزمة الغذائية بأنها اختلال بين العرض والطلب مقترنة بأزمة انتاج، وانخفاض المخزون من السلع الغذائية، ومتراكمة بتزايد الطلب، وفي الوقت نفسه تأخذ أسعار الغذاء بالارتفاع الناجم جزء منها من سوء إدارة الأسواق والأعمال والتلاعب بها (النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي، 2013).

3.3. مفهوم انعدام الأمن الغذائي:

توجد نوعين من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، يوصف الأول بأنه مزمن، وغالباً لا يعود إلى نمط السياسات الاقتصادية المعتمدة وكفاءتها، بقدر ما يعود إلى متغيرات مترابطة، يتقدمها انخفاض إنتاجية الوحدة المزرعية، وتدني الامكانيات المادية التي تتطلبها التنمية الزراعية، وارتفاع التقلبات في إنتاجية المحاصيل الزراعية، بينما يوصف النوع الثاني، بأنه مؤقت، وغالباً ما يسود هذا النوع جزاء عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والزراعي، والأزمات الطارئة على الاقتصادات الزراعية المحلية (النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي، 2013).

تعتبر منظمة الـ (F.A.O) ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين، وحياة مفعمة بالنشاط والصحة، وقد تنشأ هذه الظاهرة نتيجة عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر، ويعود انعدام الأمن الغذائي إلى تفهقر أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو انتقالياً (منظمة الأغذية والزراعة، 2014).

تظهر أزمة انعدام الأمن الغذائي في ثلاث حالات أساسية، تكمن الأولى في الحروب والنزاعات بين دولتين أو أكثر (الحرب الروسية الأوكرانية/ الحرب

الأمريكية على العراق وأفغانستان، الحرب الإسرائيلية على غزة، الحرب السعودية على اليمن)، أو داخل الدولة في حد ذاتها (مالي، والنيجر) وهي الأكثر انتشاراً وتأثيراً على الأمن الغذائي للأفراد، حيث تسود ظاهرة النزوح واللجوء إلى أماكن آمنة التي تتكدس بالسكان النازحين، دون توفر دخل مادي للأفراد لتوفير الغذاء لأنفسهم، وحتى الجمعيات الخاصة بالإطعام والرعاية مثل الصليب الأحمر تبقى عاجزة في معالجة هذه الظاهرة في حالة كثرة الحروب والنزاعات، أما الدول الغربية دائماً ترفع شعارات المساعدات الإنسانية، إلا أنها تقدم هذه المساعدات بشكل متقطع ووفقاً لأجنداتها السياسية في الدول المتضررة، كما أنها دائماً تكون ضالعة في هذه الحروب والنزاعات سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. أما الحالة الثانية فتظهر نتيجة انهيار أو ضعف أو تقهقر النظام الانتاجي للقطاع الزراعي أو ضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام، وهذا يكون ناتج أيضاً عن الجفاف وضعف التكنولوجيا الزراعية بمختلف أشكالها، كما يكون ناتج عن ضعف الانتاج في باقي القطاعات الانتاجية الأخرى، ويتضرر أيضاً نتيجة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل. وتعود الحالة الثالثة للحصار والعقوبات الدولية على دولة من الدول مثل العراق في مرحلة التسعينات من القرن العشرين، وكوريا الشمالية وسوريا حالياً، وتعتبر هذين الحالتين محدودة التأثير على ظاهرة انعدام الأمن الغذائي.

4.3. مفهوم الفجوة الغذائية:

من بين مؤشرات الأمن الغذائي الفجوة الغذائية التي تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، وتتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين ما يُتاح من سلع غذائية من الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي للغذاء (الجبوري، 2012). كما تشير «الفجوة الغذائية» إلى الفرق

بين الانتاج المحلي للسلع الغذائية ومجموع الحاجة إلى تلك السلع في البلد. (حسون، 2007).

تعتبر الفجوة الغذائية من أكبر المؤشرات التي يمكن الأخذ بها لتحديد مخاطر الأمن الغذائي المحلي، فكلما زادت الفجوة الغذائية، زادت حجم التهديدات الأمنية الغذائية، وبناءً عليه تعمل الحكومات على تقليص هذه الفجوات عن طريق دعم الإنتاج الوطني للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي للتقليل من مخاطر الأمن الغذائي.

5.3. مفهوم الفجوة القمحية:

هي مقدار عجز الإنتاج المحلي من القمح عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك منه، وتقدر هذه الفجوة بالفرق بين الطلب الاستهلاكي الفعّال والإنتاج المتوقع وذلك خلال فترة زمنية معينة، (الجبوري، 2012) وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب اهتماماً نظراً لما يمثلته محصول القمح من أهمية في سلة غذاء المواطن اليومية .

6.3. مفهوم ظاهرة الجوع:

تشير ظاهرة الجوع إلى افتقار الأفراد والأسر إلى الأمن الغذائي فترة طويلة من الزمن، وقد تكون هذه الظاهرة طارئة بسبب الصدمات الاقتصادية، أو مزمنة من جراء ندرة الموارد والأصول المولدة للدخل، أو الحروب والصراعات الإثنية الطويلة الأمد؛ ولا يمكن معالجة إشكالية الجوع من خلال توفير المساعدات الغذائية إلا في الأمد القصير، بل تتطلب برامج اقتصادية لتوفير الغذاء في الأمد البعيد (النجفي، الأمن الغذائي العربي، 2011). كما تشير ظاهرة الجوع الى حالات عدم كفاية المتناول من الطاقة الغذائية المزمن الذي يدوم أكثر من عام واحد. (منظمة الأغذية والزراعة، 2014).

في الأخير يمكن القول، أن مؤشرات الأمن الغذائي تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى، حسب الظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والطبيعية، وبناءً على هذه الظروف تتحدد مستويات الأمن الغذائي، ويبقى دعم الإنتاج الوطني من بين أهم الخيارات مهما كانت التكاليف لتجنب كل المخاطر خاصة تلك المتعلقة بالتبعية الغذائية للسوق الدولية.

4. سياسات تحقيق الأمن الغذائي:

تنتهج الدول أساليب مختلفة لتأمين الغذاء لمواطنيها، فهناك بعض الدول تتطلق من فرضية، أن السوق الدولية كفيلة بضمان تدفق السلع الغذائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الأمن الغذائي، وهناك دول أخرى، تتطلق من مُسَلِّمة مفادها أن الأمن الغذائي جزء من الأمن القومي، وبالتالي لا يمكن المخاطرة بالقطاع الزراعي الضامن الوحيد لهذا الأمن، حيث ينبغي تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، ويعكس كل اتجاه الفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة، ويمكن توضيح هذين الاتجاهين فيما يلي:

1.4. الاتجاه الليبرالي في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتمد هذا الاتجاه بشكل كبير على الأسواق الدولية في تحقيقه للأمن الغذائي، حيث يعمل على تنمية القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحية، والتي تتميز بحالات اليقين، خصوصاً في المجال الصناعي والخدماتي، التي تتميز بنوع من اليقين في ضمان توفير مداخل مستمرة للدولة، كما أن هذه القطاعات لا تخضع لقانون تناقص الغلة الذي يخضع له القطاع الزراعي. فالقطاع الزراعي بالنسبة لأنصار هذا الاتجاه مُتَعَبٌ وغير ضامن للتدفقات المالية، خاصة وأنه يتطلب دعم مستمر من الحكومة، وبالتالي فهو قطاع مرهق لا يمكن التعويل عليه في رسم

السياسات التنموية، بل ينبغي الاتجاه إلى القطاعات التي تتميز بحالات اليقين الاقتصادي.

تعتمد الدول التي تعاني فقراً في الرأسمال الطبيعي على هذا الاتجاه، ومن هذه الدول، يمكن ذكر دول الخليج العربي، باستثناء المملكة العربية السعودية التي طورت قطاعها الزراعي ثم تراجعت عنه نظراً لتخوفها من نزوب المياه الجوفية، فمثل هذه الدول وبالأخص التي تعاني شح في الموارد المائية يعتبر انتاج الوحدات الغذائية مكلف بالنسبة إليها، فمثلاً عندما تستورد واحد قنطار من القمح فإنها قد استوردت كذلك مائة ألف لتر من المياه الافتراضية. يكفي للتأكد من ذلك النظر إلى بعض الأرقام العلمية لإنتاج بعض الغلال الزراعية، فإنتاج واحد كلغ من الأرز يلزمه ما بين 2000 إلى 5000 لتر، ويلزم واحد كلغ من القمح 1000 لتر من الماء، 500 لتر لإنتاج واحد كلغ من البطاطا، وعندما تُقدم العلف للحيوانات يتبين أنه يلزم 11000 لتر من المياه العذبة لتغذية بقرة لإنتاج اللحم، وما بين 2000 إلى 4000 لتر لإنتاج واحد لتر من الحليب (الحجار، 2009).

للتمكن من المقارنة، فالإشارة إلى كمية المياه اللازمة لإنتاج كافة الأنواع

التي يتم استهلاكها، يستعمل الاقتصاديون مصطلح «المياه الافتراضية Eau Virtuelle»، وبهذا يمكن القول أن كل طن من القمح يتم تصديره أو استيراده يعادل تصدير أو استيراد مائة طن من المياه الافتراضية (الحجار، 2009).

لكن، في هذا الاتجاه يوجد كذلك جزء من الدول تعتمد على النشاط الاقتصادي باعتباره أحد المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، وبالتالي يصنف ضمن الأولويات في أجندات السياسات التنموية، لذا تعمل الحكومة على تطوير النشاط الاقتصادي وفقاً لمقتضيات الكفاءة الاقتصادية، بما يعني الاستغلال الزراعي يكون على حسب أكبر عائد من المحاصيل الزراعية، بغض النظر عن أهمية هذه

المحاصيل للأمن الغذائي، وهذا وفقاً لمعايير التخصيص المكاني في الاستغلال الزراعي، وبالتالي بدلاً من أن تنتج الحبوب مثلاً، فقد تعمل على إنتاج الخضار والفواكه، ومثل هذه السياسات واضحة مع النموذج الإسباني في التنمية الزراعية، فإسبانيا تكتفي ذاتياً من محصول الزيتون، حيث تنتج 1,613 مليون طن (الأولى عالمياً)، و 12,9 مليون طن من الخضار، و 09,6 مليون طن من الفواكه، ويشكل إجمالي صادرات إسبانيا من الخضر والفواكه 11,14 مليون طن، أي ما يعادل 09.451 مليون أورو. إلا أنها تستورد 8,4 مليون طن من الحبوب وفقاً لإحصائيات 2011 (République Française, 2012)، أي أنها تنتج 22,04 فقط مليون طن من الحبوب وفقاً لإحصائيات نفس السنة. (FAO, 2014)

لكن هذا الاتجاه رغم أنه يشغل وفقاً للرشادة الاقتصادية، ويستغل بكفاءة عالية الفرص البديلة، إلا أنه تعثره نوع من المخاطر، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية الدورية التي يشهدها الاقتصاد الدولي، ويمكن ذكر الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007/2008، والحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الحبوب إلى مستوى قياسي، فهذا الارتفاع الفجائي - القياسي لأسعار الغذاء يؤثر بصفة مباشرة على الميزانية العامة للدولة، حيث يشكل مصدر استنزاف للعملة الصعبة التي توفرها القطاعات الأخرى، إذا كانت الدولة فعلاً وصلت إلى مستوى مريح من النمو الاقتصادي. أما إذا كانت الدولة تعاني نوع من الندرة في العملة الصعبة الناتج عن العجز في القدرة التصديرية للمنتوجات الصناعية، تتعرض حتماً إلى حالات انعدام الأمن الغذائي.

من جهة أخرى يركز أنصار الاتجاه الليبرالي كفاءة السوق الدولية وحريتها، ويتجاهلون تماماً سيطرة الشركات الكبرى والجشع الذي يحكم توجهاتها، بما يدفعها للتحكم في أسعار الحبوب، لا سيما في أوقات النزاعات والحروب والأزمات

الاقتصادية والذي يؤثر بشكل كبير على الدول المستوردة أو ضعيفة الإنتاج بحيث يزيد من تعميق تبعيتها للدول المنتجة، ويتعرض مواطنوها لحالات انعدام الأمن الغذائي، يمكن استثناء فقط الدول مرتفعة الدخل مثل دول الخليج العربي.

2.4. الاتجاه القومي في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن مسألة الأمن الغذائي هي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وبالتالي لا يمكن المغامرة بها والتعويل على الأسواق الدولية التي تخضع ليس لتقلبات سعرية واحتكار القلة فحسب، بل حتى لحالات حصار بعض الدول على أخرى لغرض المساومة، وتكون أيضاً خاضعة لعدم التقاهم في مسائل سياسية وأمنية معينة، وبالتالي فما دام العالم يتميز بهذا النوع من السلوكيات من طرف دول معينة ينبغي العمل على تطوير البنية التحتية الزراعية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الزراعية وبالتالي الأمن الغذائي القومي. فالأمن يعني توفير الاطمئنان والحماية، أي توفير الحماية لكيان الدولة وهيبته السياسية ولشعبها ولثرواتها الوطنية، من أي عدوان أو خطر خارجي أو داخلي، سياسياً كان أو عسكرياً. (الشمري، 2009) أما الأمن الغذائي، فهو جزء أساسي من الأمن القومي، فإذا لم يكن اطمئنان غذائي فالدولة ستكون في خطر، فعلى الدولة أن تضمن امدادات غذائية كافية كمّاً ونوعاً، وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في تدفق السلع الغذائية. (الشمري، 2009).

يؤكد أنصار هذا الاتجاه على تحقيق التنمية الزراعية في المواد الغذائية الاستراتيجية التي تشكل محور الأمن الغذائي، وهي الحبوب وبالأخص القمح، واللحوم والدسميات، وفقاً لمبدأ «الأمن الغذائي الذاتي للحبوب، والأمن الغذائي المتبادل للمحاصيل الثانوية»، (السلام، 1998) وبالتالي وفقاً لهذا الاتجاه، ينبغي العمل وبقوة لضمان الامدادات الغذائية من هذا النوع على مدار السنة، وذلك بالجوء

إلى بناء المخزون الاستراتيجي الذي ينبغي ألا يقل عن نسبة معينة كقيلة بتأمين الغذاء للمواطنين على مدار السنة، أما المنتجات الزراعية الأخرى كالخضار والفواكه قد لا تعطى أهمية قصوى، ويمكن التوجه إلى السوق الدولية لتوفيرها، خاصة وأنها هي الأخرى لا تخضع للاحتكارات والمضايقات التي يخضع لها سوق الحبوب، بل الأكثر من ذلك يتميز سوقها بمنافسة شديدة بين العارضين.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من تجارب واقعية حدثت خلال الحرب الباردة، أينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر سوق الحبوب، وتساوم به الدول التي لا تسير وفقاً لنهجها الليبرالي، بل والتي لا تخضع لهيمنتها، كما تساوم به الدول المنافسة لها. فالأسواق الدولية لا تخضع أبداً للمبدأ الليبرالي، بل تخضع لجشع شركات الحبوب واحتكار القلة التي تحدد أسعاره وفقاً لخياراتها وللأزمات التي يمر بها العالم وأطماع الدول الكبرى.

من بين أهم الدول التي سارت في هذا الاتجاه، روسيا الاتحادية التي أنتجت سنة 2014 ما يفوق 1,102 مليون طن من الحبوب، (FAO, World fertilizer trends and outlook to 2018, 2015) وتقوم حتى بتصدير جزء من الفائض الزراعي لهذا المحصول، بينما تقوم باستيراد الخضار والفواكه من الاتحاد الأوروبي، وعندما تأزمت الأوضاع مع هذه الدول في صيف 2014 على خلفية الأزمة الأوكرانية، عاقبت روسيا دول الاتحاد الأوروبي بالتراجع عن استيرادها لهذه المنتجات نتيجة العقوبات المالية التي طبّقها دول الاتحاد الأوروبي في حقها، والأمر نفسه مع الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022، حيث ساومت روسيا الدول الغربية بورقة الحبوب وبالأخص القمح، وهذا راجع لكونها من أكبر المنتجين للحبوب وحصارها للموانئ الأوكرانية التي تعتبر هي الأخرى من بين أكبر المصدرين.

تتميز السوق الدولية للحبوب بالاحتكار، أما سوق الخضر والفواكه بتعدد العارضين، وهذا ليس راجع لكون أن هذه السلع لا تحمل مدة أطول للتخزين فحسب، بل كذلك عدد المنتجين كثير، وبالتالي العروض تصبح متعددة .

إن قيام أنصار هذا الاتجاه على هذه الأفكار راجع للآزمات التي شهدتها التجارة العالمية للحبوب التي كانت نتيجة للآزمات السياسية الدولية، فمثلاً، في أواخر 1979 استخدمت واشنطن الغذاء كسلاح بوجه الاتحاد السوفياتي نتيجة تدخله في أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى دفع تعويضات كبيرة لشراء الفائض العالمي من خارج الولايات المتحدة الأمريكية. (مطلبك، 2006) وهذا نتيجة استخدام مبدأ "الغذاء مقابل السلام" الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد (جون كندي 1961-1963) مع الأمم التي تعادي اتجاهاتها السياسية والاقتصادية .

يذهب أنصار الأمن الغذائي القومي أو الذاتي إلى اشكالية الموثوقية في التموينات التجارية للغذاء في السوق العالمية، ومصطلح «الموثوقية» له معنيان، أحدهما هو أن الأسعار العالمية غير مستقرة بشكل كبير، ولكن التموينات متوافرة بشكل دائم لتلبية احتياجات الدول الصغيرة والمتوسطة الدخل، والثاني، وهو المعنى الأقوى، أنه توجد فترات مثل فترة 1973-1974 تكون فيها التموينات غير متوافرة بأية أسعار. (فاديس، 1988) وهذا ما يدفع صناع القرار يتجهون إلى الارتكاز على ذاتية الأمن الغذائي، وبالتالي تصبح هذه المسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، وبالتالي لا تراعى التكاليف في عملية التأمين الذاتي للغذاء، فمن الثابت أن أية دولة أو أمة يتميز اقتصادها بوجود وفرة غذائية لابد أن تتمتع باستقلال سياسي تام، بعيد عن الأخطار أو التهديدات الخارجية، وبذلك يكون أمنها القومي سليم وغير معرض لأي تهديد من شأنه يقوض دعم مرتكزات هذا الأمن سواء في الجانب العسكري أو

السياسي أو الاقتصادي، فالدولة التي تعاني عجزاً غذائياً تنتظر دوماً للخارج من أجل الحصول على المواد الغذائية. (مطلبك، 2006).

يذهب (Molarbih et Kaolins) الى أنه: «برغم أن التجارة الدولية ليست هي العدو في حد ذاتها فإن السؤال الحقيقي هو التجارة لمصلحة من؟ إن أحد الشروط الحاسمة هو أن احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محلياً، فالاعتماد الغذائي الأساسي على النفس - ونعني بذلك الإمداد المحلي الكافي لمنع المجاعة في حالة قطع مفاجئ للواردات الغذائية - هو الشرط الذي لا غنى عنه لأمن أي شعب من الشعوب، علاوة على ذلك فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية مادام يسعى يائساً لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء لمنع المجاعة، ودون الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس فإن الاعتماد المتبادل الذي يحظى بالمديح الوفير لا يصبح سوى ستار دخان للسيطرة الغذائية لبلد على آخر». (السلام، 1998) فبالنسبة لأنصار هذا الاتجاه، ينبغي العمل على تحقيق التنمية الزراعية ومنطلقاتها، فهي المركز الأساسي لتحقيق متطلبات الغذاء القومية، فالسياسات الزراعية لها دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي.

يعتبر هذا الاتجاه سليم إلى حد بعيد في الدول التي تتوفر على رأسمال زراعي يمكنها من تحقيق احتياجاتها من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بعيداً عن السوق الدولية مثل الجزائر والعديد من الدول العربية. إلا أنه لا يناسب الدول التي تعاني من فقر في الرأسمال الزراعي؛ وعليه يمكن القول أن الجزائر يتعين عليها رسم استراتيجية وطنية لبناء وتطوير قدراتها الإنتاجية لشعبة الحبوب، حتى ولو تطلب ذلك التخلي عن إنتاج شعب معينة من الخضر والفواكه، لا سيما تلك الأنواع التي تتطلب كميات كبيرة من الري الزراعي. فالسوق الدولية للحبوب كانت ولا زالت تخضع لاحتكار القلة، والسياق الدولي يزداد تأزماً، ونظريات السلام الدولي هي

مجرد يوتوبيا تغذي بها الدول المارقة شغف الدول الضعيفة الطامحة للسلام، والواقع العربي والأوراسي يؤكد ذلك.

5 . الخاتمة

بما أن مفهوم الأمن الغذائي احتل مكانة هامة ضمن مفاهيم الأمن المختلفة (الأمن المائي، الأمن البيئي، الأمن الصحي...الخ) منذ خمسينات القرن العشرين فقد دفع بالحكومات إلى اتخاذ سياسات مختلفة التوجه لتأمين الغذاء لمواطنيها، ونظراً لاختلاف السياقات الاقتصادية الدولية، وحجم الضغوطات والابتزازات التي تقودها الدول الليبرالية الكبرى، لا سيما تلك الدول التي تتميز بقدرات كبيرة في إنتاج الغذاء بالأخص شعبة الحبوب مثل الولايات المتحدة الأمريكية، دفع بالعديد من الدول إلى تكثيف جهودها لإنتاج الغذاء محلياً، وتركيزها على المحاصيل الغذائية الاستراتيجية التي توفر البروتينات والدسم والنشويات اللازمة للمواطنين. فرغم الانفتاح الاقتصادي الكبير اليوم إلا أن الكثير من الدول تسعى جاهدة على تكثيف الانتاج المحلي وتقادي السوق الدولية في الحصول على غذاء مواطنيها، وهذا راجع لعدم الاستقرار في الامدادات الغذائية، فمهما كان تبقى السوق الدولية غير آمنة لتوفير الغذاء لمواطني الدول غير المنتجة للسلع الغذائية الاستراتيجية في سلة الأمن الغذائي.

إن سيطرت نزعة عدم الاستقرار على نزعة التكيف في السياق الدولي، وانتشار بؤر التوتر في مختلف الدول لا سيما في الدول المتخلفة التي تتميز بالحروب والنزاعات العرقية والجهوية وتلك التي تخوض حروب على الحدود، طرَح مشكلة الأمن الغذائي بقوة، ورغم المجهودات التي بذلتها مختلف المنظمات الدولية والاقليمية للحد من هذه الأزمات إلا أنها لا تزال تعيق بشكل رئيسي تأمين الغذاء للأفراد، وتبقى فلسطين، اليمن، سوريا، وليبيا من بين الأمثلة البارزة في المنطقة العربية، والتي يعاني مواطنوها أزمات حادة في الأمن الغذائي.

صفوة القول هو أن الأمن الغذائي اليوم ورغم اختلاف سياسات تحقيقه، إلا أنه يركز على المؤشرات الأساسية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية، وهي: الوفرة، القدرة، الاستمرار والسلامة؛ واليوم لا يتم الحديث في الدول الغنية عن الأمن الغذائي وحسب، بل تم تجاوزه إلى الأمان التغذوي، بما يقتضي توفير الغذائي الصحي والأمن لجسم الإنسان، الذي لا تترتب عليه أمراض مزمنة بعد مرور مرحلة من العمر، خاصة بعد انتشار أمراض السمنة المفرطة وداء السكري عند الشعوب الأوروبية وأمريكا الشمالية.

6. قائمة المراجع

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010). دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب والحبوب الزيتية والزيوت النباتية في الوطن العربي. الخرطوم.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010). دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الاول من الالفية الثالثة. الخرطوم.
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2009). تطوير سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب والحبوب الزيتية والزيوت النباتية في الوطن العربي. الخرطوم.
- 4- أمنة عبد الله حسون سالم توفيق النجفي. (بلا تاريخ). مرجع سابق.
- 5- رضا عجب الله الشمري. (2009). التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي. مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، صفحة 235.
- 6- رقية خلف حمد الجبوري. (2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 7- زياد خليل الحجار. (2009). الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدائل الحروب والتنمية. بيروت: دار النهضة العربية.
- 8- سالم توفيق النجفي. (2011). الأمن الغذائي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- 9- سالم توفيق النجفي أمانة عبد الإله حسون. (2007). أوضاع الامن الغذائي في البلدان النامية: دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، محصول القمح انموذجا. مجلة تنمية الرافدين ، صفحة 70.
- 10- سالم توفيق النجفي. (2013). سياسات الأمن الغذائي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 11- عبد الرزاق مطلق. (2006). الامن الغذائي العربي. مجلة كلية التربية للبنات، صفحة 338.
- 12- فاديس، أ. م. (1988). الامن الغذائي في الدول النامية: قضايا دولية. Dans. التنمية الزراعية في العالم الثالث. (p. 13) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- 13- كنيا جينسكايا. (1983). نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية. موسكو: دار التقدم.
- 14- مجيد ملوك السمرائي. (2007). الأمن الغذائي العربي ودور التنمية الزراعية في سورية لتحقيقه. مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، صفحة 555.
- 15- محمد السيد عبد السلام. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- 16- منظمة الأغذية والزراعة منظمة الأغذية والزراعة. (2014). حالة انعدام الامن الغذائي 2014: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما.
- 17- FAO. (2014). . statistical yearbook 2014: Europe and Central Asia, Food and Agriculture. Budapest.
- 18- FAO. (2015). World fertilizer trends and outlook to 2018. Rome.
- 19- République Française, R. F. (2012). Les Politiques Agricoles à travers le monde, quelques exemples: Espagne.